A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/45/746
21 November 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY
DEC 4 1990
UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون
البند ٩٠ من جدول الاعمال

الحالة الاجتماعية في العالم

تقرير اللجنة الثالثة

المقرر : السيد ماريو دي ليون (الفلبين)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، بناء على توصية المكتب ، أن تدرج في جدول أعمالها البند المعنون "الحالة الاجتماعية في العالم" وأن تحيله الى اللجنة الثالثة .

٢ - ونظرت اللجنة في البند الى جانب البنود ٩٣ و ٩٦ و ٩٩ و ١٠٤ في جلساتها ١١ الى ١٧ و ٢٥ و ٣٧ ، المعقودة في الفترة من ٧ الى ٢٣ و ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . ويرد سرد للمناقشة التي أجرتها اللجنة في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.3/45/SR.11 - 17 و 25 و 37) .

٣ - وكان معروضا على اللجنة تقرير الامين العام الذي تضمن ملحق تقرير عام ١٩٨٩ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم (A/45/137 - E/1990/35) .

٤ - وفي الجلسة ١١ ، المعقودة في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ، أدلى ببيان استهلالي كل من المدير العام لمكتب الامم المتحدة بفيينا ومدير شعبة التنمية الاجتماعية (انظر A/C.3/45/SR.11) .

٥ - وفي الجلسة نفسها ، أدلى ببيان الممثل الخاص للأمين العام للترويج لعقد الأمم المتحدة للمعوقين (انظر A/C.3/45/SR.11) .

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروع القرار A/C.3/45/L.16

٦ - في الجلسة ٣٥ ، المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ، عرض ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مشروع القرار (A/C.3/45/L.16) بعنوان "تحقيق العدالة الاجتماعية" ، اشتركت أيضا في تقديمه إكوادور وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية .

٧ - وفي الجلسة ٣٧ ، المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.3/45/L.16 دون تصويت (انظر الفقرة ١٤ ، مشروع القرار الاول) .

باء - مشروعا القرارين A/C.3/45/L.18 و Rev.1

٨ - في الجلسة ٣٥ ، قام ممثل بوليفيا ، بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، بعرض مشروع قرار (A/C.3/45/L.18) بعنوان "الحالة الاجتماعية في العالم" . وفيما يلي نص مشروع القرار :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير الى قراراتها ١٣٩٢ (د - ١٤) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ و ٢٥٤٣ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ و ٩٨/٤٠ و ١٠٠/٤٠ المؤرخين في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ و ٤٩/٤٣ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ و ١١٣/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٥٦/٤٤ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ والى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٩/١٩٨٧ و ٤٠/١٩٨٧ و ٤٦/١٩٨٧ و ٥٢/١٩٨٧ المؤرخة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧ و ٧٢/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ و ١١٣/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ و ٣٨/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ،

"وإذ تضع في اعتبارها الهدف المتمثل في تحسين رفاه سكان العالم على أساس مشاركة جميع أفراد المجتمع مشاركة تامة ومتساوية في عملية التنمية وتوزيع الفوائد المحققة منها عليهم توزيعا منصفا ،

"وإذ تدرك أن لكل بلد الحق السيادي في أن يعتمد بحرية النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتبره النظام الانسب وأن كل حكومة لها الدور الاساسي في ضمان التقدم الاجتماعي والرفاه لشعبها ،

"واقتناعا منها بالحاجة الملحة الى القضاء على السياسات والممارسات التي تعرقل التقدم الاجتماعي ، بما في ذلك العنصرية والتمييز العنصري ، وخاصة الفصل العنصري ،

"واقتناعا منها بوجوب زيادة سرعة التنمية في البلدان النامية زيادة كبيرة من أجل تمكين هذه البلدان من تحقيق هذا الهدف ، ولا سيما لتلبية الاحتياجات الاساسية في مجالات الغذاء والإسكان والتعليم والعمل والرعاية الصحية ، ومكافحة الويلات التي تهدد صحة ورفاه سكانها ،

"وإذ يساورها القلق العميق لتردي الحالة الاقتصادية في الكثير من البلدان النامية ، وخاصة في أقل البلدان نموا ، بما في ذلك حدوث التدهور الكبير في أحوال المعيشة ، واستمرار وتزايد انتشار الفقر على نطاق واسع في عدد كبير من البلدان ، وانخفاض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في تلك البلدان ،

"وإذ تضع في اعتبارها أهمية "تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم"(١) بالنسبة الى زيادة الوعي بأوجه التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة ، على النحو المحدد في ميثاق الامم المتحدة ، وبالعقبات التي تحول دون تحقيق مزيد من التقدم ،

"وإذ تؤمن بوجود حاجة الى أن تبذل منظومة الامم المتحدة مزيدا من الجهود لدراسة ونشر البيانات المتعلقة بالحالة الاجتماعية الراهنة في العالم ، ولا سيما في البلدان النامية ،

"(١) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.89.IV.1 .

"وإذ تحيط علما بالمداولات التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٠ بشأن مسألة الحالة الاجتماعية في العالم"(٢) ،

"وقد نظرت في "ملحق تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم"(٣) ،

"١ - تلاحظ مع الارتياح أن "ملحق تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم" يأخذ في الاعتبار الاهتمامات والمبادئ التوجيهية المحددة في قرار الجمعية العامة ٥٦/٤٤ وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٣/١٩٨٩ ؛

"٢ - تشير الى "تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم" ، وخاصة المعلومات الواردة في مرفقه بشأن الحالة الاجتماعية الحرجة في افريقيا ؛

"٣ - تلاحظ مع الارتياح الإدراك المتزايد لاهمية رسم تدابير في مجال السياسة العامة على جميع المستويات استنادا الى علاقة الترابط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والتقدم الاجتماعي في تحقيق التنمية الشاملة ؛

"٤ - تلاحظ مع بالغ القلق استمرار تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من البلدان النامية ، وخاصة في أقل البلدان نموا ، التي يتزايد عددها بمر الزمن وكذلك في البلدان المنخفضة الدخل ؛

"٥ - تلاحظ أيضا ببالغ القلق ضعف وضع البلدان النامية الشديد في مجال التجارة الدولية والتمويل الدولي وازدياد هذا الوضع سوءا بفعل التقلبات الحادة في أسعار الصرف ، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ، واتجاه أسعار السلع الاساسية الى الانخفاض في الاجل الطويل ، والتدهور الخطير في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ، وازدياد الضغوط الحمائية ، والنقل الصافي للموارد من البلدان النامية ، وعبء الديون الخطير ،

"(٢) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والاربعون ، الملحق رقم ٣ (A/45/3/Rev.1) .

"(٣) A/45/137 - E/1990/35 .

"٦ - تؤكد من جديد مبادئ وأهداف إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي (٤) وتطالب بالإعمال الفعلي لهذه المبادئ والاهداف كوسيلة لجعل الحالة الاجتماعية في العالم أكثر إنصافا ؛

"٧ - تطلب الى جميع الدول الاعضاء تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي عن طريق وضع وتنفيذ مجموعة مترابطة من التدابير في مجال السياسات تستهدف تحقيق الغايات والاهداف المحددة في إطار الخطط والاولويات الوطنية في ميادين العمالة ، والتعليم ، والصحة ، والتغذية ، والمرافق السكنية ، ومنع الجريمة ، ورفاه الاطفال ، وتكافؤ الفرص للمعوقين والمسنين ، ومشاركة الشباب مشاركة كاملة في عملية التنمية ، وإدماج المرأة ومشاركتها على نحو كامل في التنمية ؛

"٨ - تطلب من الامين العام أن يواصل رصد الحالة الاجتماعية في العالم بتعمق وبشكل منتظم ، وأن يقدم وفقا للفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٤٤ تقريرا مؤقتا الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقريرا كاملا في عام ١٩٩٣ ؛

"٩ - تؤكد من جديد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في الفقرة ٣ من قراره ٣٨/١٩٩٠ ، الى الامين العام أن يأخذ في الاعتبار ، عند إعداد التقرير المؤقت ، الفقرة ٤ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٣/١٩٨٩ ؛

"١٠ - تؤكد كذلك من جديد الطلب الوارد في الفقرة ٣ من قرار المجلس ٧٣/١٩٨٩ المتعلق بتقرير يقدمه الامين العام عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين بشأن العمل الجاري إنجازه في إطار منظومة الامم المتحدة من أجل تحسين وزيادة تطوير المؤشرات الكمية والنوعية التي تقيس بدقة الوضع الاجتماعي والمستوى المعيشي لسكان العالم ولا سيما في البلدان النامية ؛

"١١ - تطلب الى الامين العام أن يتخذ الترتيبات اللازمة لضمان توسيع نطاق نشر التقارير المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم ؛

---

(٤) القرار ٣٥٤٣ (د - ٣٤) .

"١٣ - تدعو أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة الى التعاون الكامل مع الامين العام في إعداد التقارير المقبلة ، وذلك بإتاحة جميع المعلومات ذات الصلة التي تقع في مجال اختصاص كل منها ، وتطلب في هذا الصدد من الامين العام عقد اجتماع مشترك بين الوكالات قبل إعداد التقرير ؛

"١٣ - تقرر إدراج البند المعنون "الحالة الاجتماعية في العالم" في جدول الاعمال المؤقت لدورتها السادسة والاربعين بغرض النظر في جملة أمور منها التقرير المؤقت وكذلك التقرير المذكور في الفقرة ١٠ أعلاه ، وفي جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثامنة والاربعين بغرض النظر في التقرير القادم الكامل في عام ١٩٩٣" .

٩ - وفي الجلسة ٣٧ ، أدلت أمينة اللجنة ببيان قامت في سياقه بتصويب مشروع القرار A/C.3/45/L.18/Rev.1 بحذف جملة "وكذلك في البلدان المنخفضة الدخل" الواردة في نهاية الفقرة ٤ من المنطوق .

١٠ - وفي الجلسة نفسها ، عرض ممثل بوليفيا مشروع القرار المنقح (A/C.3/45/L.18/Rev.1) ، بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ .

١١ - وقبل اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثل الولايات المتحدة الامريكية ببيان .

١٢ - وفي الجلسة نفسها كذلك ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.3/45/L.18/Rev.1 بتصويت مسجل بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل صوت واحد ، وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت (انظر الفقرة ١٤ ، مشروع القرار الثاني) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي (١) :

---

(١) وفيما بعد أوضح ممثلو انغولا وأوروغواي ، وبنن ، وبتسوانا ، وجزر البهاما ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وزائير ، وزامبيا ، وغينيا - بيساو ، ومدغشقر ، وموزامبيق ، وناميبيا أنهم لو كانوا حاضرين ، لصوتوا تأييدا لمشروع القرار .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، أسبانيا ، استراليا ، أفغانستان ، إكوادور ، ألبانيا ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، أيرلندا ، أيسلندا ، إيطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بلغاريا ، بليز ، بنغلاديش ، بنما ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، جيبوتي ، الدانمرك ، رومانيا ، زمبابوي ، السلفادور ، سنغافورة ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غانا ، غيانا ، غينيا ، فرنسا ، الغلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، ميانمار ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : اسرائيل ، ألمانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، اليابان .

١٣ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ببيانات ممثلو المانيا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية واليابان .

ثالثا - توصيات اللجنة الثالثة

١٤ - توصي اللجنة الثالثة الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين :

مشروع القرار الاول

تحقيق العدالة الاجتماعية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قراريها ٤٩/٤٣ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ و ٥٥/٤٤ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ والى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨ و ٧١/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ و ٣٥/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ،

وإذ تشير أيضا الى ما تعهدت به في ميثاق الدول الأعضاء في الامم المتحدة ، من اتخاذ إجراءات مشتركة ومنفردة لتشجيع رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة وتهيئة الظروف للتقدم والتنمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ تدرك أهمية زيادة توسيع التعاون الدولي والإقليمي من أجل تعزيز التقدم الاجتماعي على الصعيد الوطني ،

وإذ تضع في اعتبارها أنه يجب ، وفقا لإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي (٢) ، أن يقوم التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي على أساس احترام كرامة الإنسان وقيمته ، وأن يضمنا تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ،

وإذ تضع في اعتبارها المبادئ التوجيهية لسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية

---

(٢) القرار ٣٥٤٢ (د - ٣٤) .

الإنمائية في المستقبل القريب[٣] ، واستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة[٤] ، وبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين[٥] ، وخطة العمل الدولية للشيخوخة[٦] ،

واقتناعا منها بأهمية اتخاذ تدابير تكفل التنسيق داخل منظومة الامم المتحدة بغرض وضع نهج شامل للرعاية الاجتماعية الإنمائية ، بما في ذلك تحسين التكامل والتساند بين سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرامية الى تحقيق العدالة الاجتماعية ،

١ - تؤكد أن العدالة الاجتماعية هي من أهم أهداف التقدم الاجتماعي ؛

٢ - تؤكد من جديد أن الهدف المشترك للمجتمع الدولي هو أن يهيئ من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة بيئة عالمية تفضي الى التنمية المطردة ، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الاساسية ، والعدالة الاجتماعية والسلم ؛

٣ - تؤكد من جديد أهمية التعاون بين البلدان في تشجيع توفر مناخ يفضي الى أن يحقق كل بلد من البلدان أهداف التنمية والعدالة والتقدم في الميدان الاجتماعي ؛

---

(٣) E/CONF.80/10 ، الفصل الثالث .

(٤) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، نيروبي ، ١٥ الى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.85.IV.10) ، الفصل الاول ، الفرع ألف .

(٥) A/37/351/Add.1 و Corr.1 ، المرفق ، الفرع الثامن ، التوصية ١ (رابعا) .

(٦) انظر تقرير الجمعية العالمية للشيخوخة ، فيينا ، ٢٦ تموز/يوليه - ٦ آب/أغسطس ١٩٨٢ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.82.1.16) ، الفصل السادس ، الفرع ألف .

٤ - ترى أنه ينبغي أن يظل هذا التعاون وتعزيزه محورا رئيسيا لانشطة الامم المتحدة ، وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ،

٥ - تطلب الى الدول الاعضاء أن تضع في الاعتبار ، لدى إعداد سياساتها في ميدان التنمية الاجتماعية والحالة الاجتماعية لجميع الفئات السكانية ، أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع ؛

٦ - توصي بأن يقوم الامين العام ، لدى إعداد الدراسات والتقارير المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية ، بدراسة مسألة العدالة الاجتماعية وسبل تحقيقها ؛

٧ - تطلب من لجنة التنمية الاجتماعية أن تنظر ، في دورتها العادية التالية ، في مسألة تحقيق العدالة الاجتماعية .

مشروع القرار الثاني

الحالة الاجتماعية في العالم

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قراراتها ١٣٩٢ (د - ١٤) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ و ٣٥٤٢ (د - ٣٤) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ و ٩٨/٤٠ و ١٠٠/٤٠ المؤرخين في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ و ٤٩/٤٢ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ و ١١٣/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٥٦/٤٤ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ والى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٩/١٩٨٧ و ٤٠/١٩٨٧ و ٤٦/١٩٨٧ و ٥٢/١٩٨٧ المؤرخة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧ و ٧٢/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ و ٣٨/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٠ ، ومقرر المجلس ١١٣/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ،

وإذ تضع في اعتبارها الهدف المتمثل في تحسين رفاه سكان العالم على أساس مشاركة جميع أفراد المجتمع مشاركة تامة ومتساوية في عملية التنمية وتوزيع الفوائد المحققة منها عليهم توزيعا منصفا ،

وإذ تدرك أن لكل بلد الحق السيادي في أن يعتمد بحرية النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتبره النظام الانسب وأن كل حكومة لها تتحمل المسؤولية الاساسية عن ضمان التقدم الاجتماعي والرفاه لشعبها ،

واقتناعا منها بالحاجة الملحة الى القضاء على السياسات والممارسات التي تعرقل التقدم الاجتماعي ، بما في ذلك العنصرية والتمييز العنصري ، وخاصة الفصل العنصري ،

واقتناعا منها بوجوب زيادة سرعة التنمية في البلدان النامية زيادة كبيرة من أجل تمكين هذه البلدان من تحقيق هذا الهدف ، ولا سيما لتلبية الاحتياجات الاساسية في مجالات الغذاء والإسكان والتعليم والعمل والرعاية الصحية ، ومكافحة الويلات التي تهدد صحة ورفاه سكانها ،

وإذ يساورها القلق العميق لتردي الحالة الاقتصادية في الكثير من البلدان النامية ، وخاصة في أقل البلدان نموا ، على نحو ما يظهر في التدهور الكبير في أحوال المعيشة ، واستمرار وتزايد انتشار الفقر على نطاق واسع في عدد كبير من البلدان ، وانخفاض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في تلك البلدان ،

وإذ تضع في اعتبارها "أهمية تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم" (٧) بالنسبة الى زيادة الوعي بأوجه التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة ، على النحو المحدد في ميثاق الامم المتحدة ، وبالعقبات التي تحول دون تحقيق مزيد من التقدم ،

وإذ تؤمن بوجود حاجة الى أن تبذل منظومة الامم المتحدة مزيدا من الجهود لدراسة ونشر البيانات المتعلقة بالحالة الاجتماعية الراهنة في العالم ، ولا سيما في البلدان النامية ،

---

(٧) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.89.IV.1 .

وإذ تحيط علما بالمداولات التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٠ بشأن مسألة الحالة الاجتماعية في العالم (٨) ،

وقد نظرت في "ملحق تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم" (٩) ،

١ - تلاحظ مع الارتياح أن "ملحق تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم" يأخذ في الاعتبار الاهتمامات والمبادئ التوجيهية المحددة في قرار الجمعية العامة ٥٦/٤٤ وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٣/١٩٨٩ ؛

٢ - تحيط علما بـ "تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم" ، وخاصة المعلومات الواردة في مرفقه بشأن الحالة الاجتماعية الحرجة في افريقيا ؛

٣ - تلاحظ مع الارتياح الإدراك المتزايد لاهمية رسم تدابير في مجال السياسة العامة على جميع المستويات استنادا الى علاقة الترابط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والتقدم الاجتماعي في تحقيق التنمية الشاملة ؛

٤ - تلاحظ مع بالغ القلق استمرار تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من البلدان النامية ، وخاصة في أقل البلدان نموا ، التي يتزايد عددها بمرور الزمن ؛

٥ - تلاحظ أيضا ببالغ القلق الضعف الشديد لوضع البلدان النامية العام في مجال التجارة الدولية والتمويل الدولي الذي ازداد سوءا بفعل اتجاه في أسعار السلع الاساسية نحو الهبوط في الاجل الطويل ، والتدهور الخطير في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ، والنقل الصافي للموارد من البلدان النامية ، والحمائية وعبء الديون الخطير ، واقتران ذلك بارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ؛

---

(٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والاربعون ، الملحق رقم ٣ (A/45/3/Rev.1) .

(٩) A/45/137 - E/1990/35 .

٦ - تؤكد من جديد الالتزامات والسياسات المتعلقة بالتعاون الإنمائي الدولي كما هي مبينة في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية(١٠) ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة ؛

٧ - تؤكد من جديد مبادئ وأهداف إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي(١١) وتطالب بالإعمال الفعلي لهذه المبادئ والأهداف كوسيلة لجعل الحالة الاجتماعية في العالم أكثر إنصافا ؛

٨ - تطلب الى جميع الدول الأعضاء تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي عن طريق وضع وتنفيذ مجموعة مترابطة من التدابير في مجال السياسات تستهدف تحقيق الغايات والأهداف المحددة في إطار الخطط والأولويات الوطنية في ميادين العمالة ، والتعليم ، والصحة ، والتغذية ، والمرافق السكنية ، ومنع الجريمة ، ورفاه الأطفال ، وتكافؤ الفرص للمعوقين والمسنين ، ومشاركة الشباب مشاركة كاملة في عملية التنمية ، وإدماج المرأة ومشاركتها على نحو كامل في التنمية ؛

٩ - تطلب من الأمين العام أن يواصل رصد الحالة الاجتماعية في العالم بتعمق وبشكل منتظم ، وأن يقدم وفقا للفقرة ١٠ من القرار ٥٦/٤٤ تقريرا مؤقتا الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقريرا كاملا في عام ١٩٩٣ ؛

١٠ - تساند طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في الفقرة ٢ من قراره ٣٨/١٩٩٠ ، بأن يأخذ الأمين العام في الاعتبار ، عند إعداد التقرير المؤقت ، الفقرة ٤ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٣/١٩٨٩ ؛

١١ - تساند أيضا الطلب الوارد في الفقرة ٣ من قرار المجلس ٧٣/١٩٨٩ المتعلق بتقرير يقدمه الأمين العام عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الجمعية

---

(١٠) القرار د إ - ٣/١٨ .

(١١) القرار ٣٥٤٢ (د - ٣٤) .

العامة في دورتها السادسة والاربعين بشأن العمل الجاري إنجازه في إطار منظومة الامم المتحدة من أجل تحسين وزيادة تطوير المؤشرات الكمية والنوعية التي تقيس بدقة الوضع الاجتماعي والمستوى المعيشي لسكان العالم ولا سيما في البلدان النامية ؛

١٢ - تطلب الى الامين العام أن يتخذ الترتيبات اللازمة لضمان توسيع نطاق نشر التقارير المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم ؛

١٣ - تدعو أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة الى التعاون الكامل مع الامين العام في إعداد التقارير المقبلة ، وذلك باتاحة جميع المعلومات ذات الصلة التي تقع في مجال اختصاص كل منها ، وتطلب في هذا الصدد من الامين العام عقد اجتماع مشترك بين الوكالات قبل إعداد التقرير ؛

١٤ - تقرر إدراج البند المعنون "الحالة الاجتماعية في العالم" في جدول الاعمال المؤقت لدورتها السادسة والاربعين بغرض النظر ، في جملة أمور ، منها التقرير المؤقت وكذلك التقرير المذكور في الفقرة ١٠ أعلاه ، وفي جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثامنة والاربعين بغرض النظر في التقرير الكامل في عام ١٩٩٣ .

- - - - -